

فمعنى دأب عليه ان كان لا يتركه الا ما هو ام اولى ان الجواز وما ذكره المتكلمين
في الخطأ يصلح منها مدونة في هذه الصورة وابتعضوا لما سواها ووجه التصحيح
حرمة الملازمة فيها على امتدادها على ما يصرح به كراهة المجموع او نذرها
على ما نقله الزكشي وعليها فتره صلى الله عليه وسلم للملازمة لا اشكال فيه
ايحرم فتأمل وكسوف لانهما معصية للفوات **وتحجية** لا يدخل المسجد بقصد
فقط **وسجدة شكر** وتلاوة كما باصله وكان ايثارها لانها محل النص لان
كعب بن مالك رضى الله عنه فعلها بعد الصبح لما نزلت توبته ومحلها ان لم يقرب
الوقت او فيه بقصد السجود فقط وفيه والام تنقداى ان استمر تصد سجدة
الى دخوله الوقت فيما يظهر ولذا يقال في كل تحران القصد المتق قبل وقت
المنقطع قبله لوجه المضل انما ويؤيد ما ياتي في قول جمع المكروه ما
اليه لحي وكفى طواف وصلاة جنازة ولو على غايب على الاجتهاد مع
جماعة ولو امانا خلافا للحنيفي ومن تبصرا نعم تلزم نيمة الامامة كما ياتي
وصلاة استسقاء وسنة وضوء وكذا عميد ونحى بناء على دخول وقتها بالظن
وقد نقل ابن المنذر الاجماع على تحللها في صلاة الجنازة بعد الصبح العصر
ويقال فيهما ما في معناها مما ذكرنا ما سبب لها كصلاة المنهج وذات الجب
المتاخر كحق الاستنارة ويزعم فيه بان سببها ارادته لا فعله ويرد بمنع
ذلك بل هو السبب الاصل والارادة من ضرورتها وتوقعها ما اذا تحركت بيقاع
صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المكروه من حيث كونها مكروها اخطا من
قول الزكشي الصواب الجزم بالمنع اذا علم بانها وقصد تاخيرها ليغفلها فيه
فتحرم مطلقا ولو فانية يجب قضاؤها فوراً لانه معاند للشرع وعبر الزكشي
وغيره بمخرج للشرع بالكيفية وهو شكلي بغيرهم من قيل له فصل الفناء
فقال انه رغبة عن السنة فاذا اقتضت الرغبة عن السنة التغير
فاولى هذه المعاندة والمراعاة ويجاب بتعين حمل هذا على ان المراد ان يشبه

المراعاة

المراعاة والمعاندة لانه موجود فيها حقيقتها وقول جمع المكروه تاخيرها اليه لا
ايقاعها فيها ويرد بان المني عند المرات الايقاع لا المتاخر ولذا اذا دخل
المسجد بقصد التيمية فقط بخلاف تاخير الصلاة على ميت حضر قبل الصبح والمص
لكثرة المصلين عليها بعد ما تيمية فيه تحقيق كغير ما سبق ورد لا وهم وقتها فيه
اعلم ان المعتدان المراد بالتاخير وتسميه بالنسبة للصلاة لا للوقت المكروه
فصلاة الجنازة والفايئة وتخص الصلاة الاستسقاء والكسوف والمذر وسنة
الطوان والتحجية والوضوء اسبابها من طهر الميت وتذكر الغائبة والتخطا و
الكسوف والمذر والطوان ودخول المسجد والوضوء متقدمة على الاول وعلى
الثاني ان تقدمت على الوقت فتقدمة والاقفا منه وهذا المتصل اول من
اطلاق المجموع في الثانية ان سببها متقدم وغيره انه مقارن وتدل بحرم لان
سببها متاخر وهو الميت ويرد بان التخط هو الحامل لطلب الميت فلا بد
هو السبب الاصل فكانت اناطة الحكم به اولى قيل وقع في المجموع حرمتها
وهو سبق تام انتهى وليس له محل بل الذي فيها طهارتها وانزع الغرائز في جواز سنة
الوضوء بانه لا يكون سببا للصلاة بل هي سببها فاحتلت نسبتها بان يضيقها
اليه ويرد بان معنى كون سببها انه سبب لذات صلاة مخصوصة غير لا يطلق
الصلاة وكونها سببها ان مشروعة لاجل الصلاة من حيث هي صلاة وراضح فقا
ما بين المقامين فطلبت الاستحالة التي ذكرها والمعاداة التي لا يكون
سببها الاحقارنا لاستقالة وجود سبب لها قبل الوقت وكذا العيد والفقير
على دخول وقتها بالطلوع وياتي في التيمية حال الخضة ومن شرع في صلاة قبل
الخضة فصعد الخطيب المنبر ان يلزمه الاقتصار على كيمتين فيحتمل القياس
ويحتمل الفرق بان ذلك انظر لاستوانات السبب وغيرها ثم لاهنا والذي
يتم القياس في الاولى بحاجم ان كلامه يوزن له ان كيمتين والزيادة عليها
كانت صلاة اخرى مطلقا ثم ولا سبب لها هنا لان الثانية فاذا اذنا